

انهيار أسعار التمور الجزائرية إلى مستوى غير مسبوق

إجراءات الإغلاق تسد منافذ التصدير وتكدس الإنتاج وتهوي بالأسعار



أكوام التمور تبحث عن مشتري

النمو عبر تعزيز الاستثمارات ونشر مشاريع التنمية في أنحاء البلاد. وتترقب الأوساط الاقتصادية والشعبية الجزائرية تدهور التمور لمخططاتها الزراعية لتحويل المناطق الصحراوية من حجر عثرة أمام التنمية إلى فرصة لتعزيز الاستثمار وفتح فرص جديدة في سوق العمل. وتشكل الصحراء في البلد النقطي أكثر من 80 في المئة من مساحته الإجمالية، وهو ما يعني أن السلطات ستدلل مغامرة صعبة لتنميتها مع تقلص إمكاناتها المائية نتيجة انحسار عائدات صادرات الطاقة. وخصصت الحكومة في موازنة العام الحالي نحو 400 مليون دينار (3.33 مليار دولار) لدعم صغار المزارعين ومربي الماشية في 16 محافظة بالجنوب.

من الدولارات عن خزينة الدولة، بسبب انقلاط السوق وعدم خضوعها للقنوات الرسمية.

40
مليون دولار عائدات صادرات التمور خلال العام الماضي حسب بيانات وإحصائيات رسمية

وكانت الجزائر قد أعلنت في فبراير الماضي عن برنامج انظارها جديد لتحسين استغلال المناطق الصحراوية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، في مسعى لتسريع خطط الإصلاح. وتراهن الحكومة على إمكانات أن تساهم الزراعة بشكل كبير في تطوير

وذكر المزارع شوية عادل أن "زراعة وتجارة التمور تتحكم فيها لوبيات ويتداخل فيها الكثير من الوسطاء الذين يتلاعبون بالأسعار لدرجة أن يكون سعرها في البلد المستورد أقل من البلد المصدر، وحتى عملية التصدير ليست متاحة للجميع لأن فرص التسويق وعمليات التسويق والبحث عن الأسواق الخارجية تبقى حكرًا على فئة معينة فقط".

ويكشف كساد المنتج في الأسواق المحلية خلال الأسابيع الأولى من الموسم عن سطوة شبكات التهريب بين الجزائر وتونس على سوق التمور، حيث أبان غلق الحدود البرية الشرقية التي كانت تغذي المنفذ الوحيد للتهريب، عن هشاشة الآليات والمؤسسات المنظمة للنشاط، حيث تضع سنويا الملايين

ضربت جائحة كورونا سوق التمور الجزائرية لتتحول أكادس المنتجات إلى عبء يرهق المزارعين ما تسبب في ركود السوق، بعدما شملت الإجراءات الوقائية وسائل النقل وفرضت حصارا على الأسواق والذي امتد إلى البوابة الشرقية التي كانت تمثل منافذًا لتهريب المنتجات، حيث أوصدت أبوابها أمام تجار المحافظات الجنوبية الشرقية.

صابر بليدي

الجزائر - تهاوت أسعار التمور في السوق الجزائرية إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ البلاد، ما أفضى إلى تكدس الإنتاج خلال الأسابيع الأولى من الموسم، الأمر الذي فاقم مخاوف المزارعين من تلفه جراء نقص إمكانيات التخزين ونقله فرص تصدير الكميات المعتادة إلى الأسواق التقليدية. بات المزارعون وتجار التمور في الجزائر في دوامة من الإنكسالات جراء كساد السوق في ظل قلة فرص السيطرة على الوضع حيث تنعدم إمكانيات التصدير ومحدودية أساليب التخزين.

الأزمة تكشف سطوة شبكات التهريب بين الجزائر وتونس على سوق التمور

وفي هذا السياق عبر عادل شوية، مالك لمزرعة نخيل في محافظة وادي سوف، باقضى الجنوب الشرقي للبلاد، في تصريح لـ "العرب"، بأن "موسم جني التمور خلال هذا الموسم يسجل صعوبات جمة يتوقع من خلالها تكبد العاملين في القطاع لخسائر فادحة، نتيجة التعقيدات المسببة في النشاط الزراعي والاقتصادي بسبب وباء كورونا". وأضاف "الأسعار تسجل انهيارا غير مسبوق حيث خسرت ثلاثة أرباع السعر المتداول خلال المواسم الماضية، وترامت مع انطلاق الموسم الكميات المخزنة خلال العام الماضي مع الكميات التي شرع في جنيها، فضلا عن تراجع الاستهلاك، وعلق الحدود التي كانت تمثل البوابة الوحيدة لتهريب المنتج إلى الجارة الشرقية تونس".

ويحسب ما أعلنت عنه جمعية المصدرين الجزائريين، تمكنت الجزائر من تصدير ألف طن عبر الرحلات

خبراء: التخبط الحكومي يزيد ديون الاردن الخارجية

بدأت قبل تفشي الجائحة في تبني سياسة تقشفية إلا أن الوضع لم يسر وفق ما هو مخطط له، لتجد الحكومة اليوم نفسها مجبرة على البحث عن حلول خارجية. وأصدرت حكومة الرزاز قبل استقالها وتقلد بشر الخصاونة لمقالي الحكيم في المملكة سندات يوروبوند بقيمة 1.750 مليار دولار، وذلك لتسديد ديون مستحقة في الداخل، ويأتي الإصدار على شريحتين، الأولى بقيمة 500 مليون دولار بفترة استحقاق 5 سنوات، وبسعر فائدة 4.95 في المئة، أما الثانية فهي بقيمة 1.250 مليار دولار بفترة استحقاق 10 سنوات، وبسعر فائدة 5.85 في المئة.

11
في المئة نسبة ارتفاع إجمالي الدين العام المستحق خلال سبعة أشهر

ويهدف إصدار هذه السندات، التي هي وسيلة اقترض من الأسواق العالمية، إلى ضخ سيولة في القطاع الخاص عن طريق دفع المناخرات المترتبة على الحكومة عبر السنوات الماضية، خاصة في قطاعات المستشفيات والأدوية والمقاولين والطاقة. ويواجه القطاع الخاص في المملكة أزمة كبرى عمقها الإغلاق الشامل الذي امتد لأسابيع على خلفية جائحة كورونا، وتحاول الحكومة جاهدة إنعاشه من خلال حزمة من الإجراءات كان من بينها منح أصحاب العمل الحق في تخفيض أجور العملة إلى ما نسبته 60 في المئة، فضلا عن تقديم الدعم المالي للشركات المتضررة.

عمان - كشفت بيانات حديثة ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي المستحق لاردن بكيفية مقلقة، ما أثار مخاوف الأوساط الاقتصادية من تعمق الفجوة المالية في ظل تواصل تداعيات كورونا على مختلف مفاصل الاقتصاد.

وارتفع إجمالي الدين العام المستحق على الأردن في الأشهر السبعة الأولى من العام 11 في المئة ليبلغ 33.4 مليار دينار (47.1 مليار دولار) مقارنة مع 30.07 مليار دينار في نهاية 2019.

وأظهرت الإحصاءات على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، الأحد، أن الدين الداخلي للأردن في نهاية يوليو بلغ نحو 18.9 مليار دينار والدين الخارجي نحو 14.5 مليار دينار.

ويعادل الدين العام الأردني 107.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. ويرى خبراء أن معالجة الحكومة الأردنية لمعضلة الدين اتسمت طيلة أعوام بالتخبط والارتباك، لاسيما مع تفشي جائحة كورونا التي لا يبدو أن هناك أفقا قريبا لاحتوائها.

وطيلة الأشهر الماضية، سوقت السلطات الأردنية لأولوية الاعتماد على الذات، حيث راھنت حكومة عمر الرزاز المستقلة مجددا على الدعم الخارجي في شكل قروض وسندات، الأمر الذي وصفه خبراء حينها بأنه تمديد للأزمة الاقتصادية للمملكة. ويقول خبراء اقتصاد إن حديث الحكومات عن ضرورة الاعتماد على الذات كان شعارا غير قابل للتحقق في ظل ضعف الموارد والانتكاسات التي ألت بالقطاعات الإنتاجية جراء تفشي فيروس كورونا. وبلغت الخبراء إلى أن الحكومة كانت قد

كورونا نقمة على الدول السياحية وفرصة لتعويض العجز التجاري في دول أخرى

ومن بين البلدان الأخرى التي تلقت ضربات كبيرة بشكل خاص اليونان، بنسبة ناقص 5.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، والبرتغال ناقص 4.45 في المئة والمغرب ناقص 3.64 في المئة، وكوستاريكا ناقص 3.38 في المئة. وقد يكون التفكير في السياحة من حيث الموازين التجارية مربكا بعض الشيء في البداية.

وتصّدر الدول التي تجلب سائحين أكثر مما ترسله إلى الخارج، خدمات سياحية أكثر مما تستورد في الواقع، وبالتالي تحقق فائضا في السياحة. والدول التي ترسل أعدادا ضخمة من الأشخاص إلى الخارج بحثا عن أشعة الشمس ومناطق الجذب الأخرى وتستقبل أعدادا أقل من الزوار هي مستورد صاف للسياحة. ومن خلال وقف السفر أو إبطائه أدت الجائحة إلى خفض عجز تجارة السياحة لديها.

وكما أوضح الخبير الاقتصادي الأميركي نوح سميث في مقال رأي كان قد نشرته وكالة بلومبرغ للأنباء، ردا على بعض المؤشرات "السخيفة" التي قالها مستشار إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب التجاري بيتر نافارو، فإن حقيقة أن العجز التجاري يظهر كارقام سلبية في محاسبة الناتج المحلي الإجمالي، والفواض على أنها إيجابية لا تعني بالضرورة أن تقليص الأول أو زيادة الأخير سيزيد النمو.

وفي حقيقة الأمر، يقلص الاستغناء عن إنفاق السائحين الأجانب بشكل حاد الناتج المحلي الإجمالي لتايلاند. وفي النرويج، فإن إنفاق سكانها المال

تختلف تجارب جائحة كورونا الاقتصادية بين بلد وآخر حيث أنها كانت من جهة أولى نقمة على البلدان التي تعتمد على عائدات السياحة بشكل رئيسي وتمتلك من جهة أخرى فرصة لتعويض عجز الميزان التجاري في بلدان أخرى.

واشنطن - بذلت تايلاند جهودا مذهلة للغاية للسيطرة على جائحة فيروس كورونا، على غرار الكثير من دول شرق وجنوب شرق آسيا، إلا أن هذا لم يمنع معاناة البلاد من الانكماش الاقتصادي الذي يبدو أنه أسوأ بكثير من ذلك الذي يواجهه جيرانها، أو الولايات المتحدة، حسب ما ذكرت وكالة بلومبرغ للأنباء.

ويرجع ذلك أساسا إلى أن اقتصاد تايلاند يعتمد بشكل كبير على السياح القادمين من الخارج، الذين منعهم السلطات من دخول البلاد منذ بدايات الجائحة، وبدأت الآن فقط في السماح



تايلاند السياحة تفقد بريقها